



The role of the chartered accountant in adjudicating financial claims and disputes before the Iraqi courts: An exploratory study in the Essaouira Court of Appeal

Suhair Kadhim Fadhil*

a Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.

Abstract

This research aims to verify the extent of the legal accountant's ability to adjudicate financial claims and disputes in the Iraqi environment and the approved accounting procedures, as well as verify the extent to which the courts in Iraq rely on the experience of auditors when considering cases of financial violations and disputes.

In order to explain the research problem and achieve its objectives, the descriptive analytical approach was adopted. A total of (75) questionnaires were distributed to sample members (certified accountants, accountants, auditors, judicial investigators, and claimants) and utilized a simple linear regression scale. The research hypotheses were tested, and the research reached the most significant conclusion: There is an apparent weakness among some judicial employees in Iraq regarding the importance of judicial accountability, which affects the resolution of financial violations. Therefore, the most important recommendation is to establish a separate entity for adjudicating financial disputes in coordination with the Iraqi Society of Certified Public Accountants to identify them and use them to help provide legal support to the courts in Iraq when presenting financial disputes and violations.

Information

Received: 27/3/2024

Revised: 20/4/2024

Accepted: 23/4/ 2024

Published: 30/6/2024

Keywords:

Forensic Accounting

Forensic Accountant

Financial Violations

Chartered Accountant

دور المحاسب القانوني في الفصل بال دعاوى والمنازعات المالية المعروضة امام المحاكم العراقية: دراسة استطلاعية في محكمة استئناف الصويرة

سهير كاظم فاضل*

a وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.

المخلص

يهدف البحث إلى التحقق من مدى امكانية المحاسب القانوني في الفصل بالدعاوى والمنازعات المالية في البيئة العراقية والاجراءات المحاسبية المعتمدة، وكذلك التحقق من مدى اعتماد المحاكم في العراق على خبرة المحاسب القانوني عند النظر في قضايا المخالفات والمنازعات المالية. لشرح مشكلة البحث وتحقيق أهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع (75) استبانة على أفراد العينة (المحاسبين القانونيين، المحاسبين والمدققين، المحققين القضائيين، اصحاب الدعاوى) وتم اختبار فرضيات البحث، وتوصل البحث إلى أهم الاستنتاجات: هناك ضعف واضح لدى بعض موظفي القضاء في العراق فيما يتعلق بأهمية المساءلة القضائية مما يؤثر على فصل المخالفات المالية. لذلك، فإن التوصية الأكثر أهمية هي إنشاء كيان منفصل للبت في المنازعات المالية بالتنسيق مع جمعية المحاسبين القانونيين العراقيين للتعرف عليهم واستخدامهم للمساعدة في تقديم الدعم القانوني للمحاكم في العراق عند عرض النزاعات والمخالفات المالية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة قضائية، محاسب قضائي، مخالفات مالية، محاسب قانوني.

المقدمة

الطابع المالي والمحاسبي للوصول إلى حقيقة". اختلفت أدوار المحاسب القانوني. بالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير مالي يؤدي المهمة الموكلة إليه من قبل المحكمة بكل حياديته، قد يلعب دور المستشار أو الوسيط أو المحكم. بدء الطلب بالازدياد على المحاسب القانوني بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها عن شركات التأمين

بسبب حاجة القضاء إلى خدمات المحاسبين لغرض الفصل في القضايا ذات الطابع المالي والمحاسبي نشأت لدينا مصطلحات محاسبية منها المحاسبة القضائية، والتي تعرف بأنها "استخدام المهارات المحاسبية والمرجعية والتحقيقية لمساعدة القضاء في المنازعات ذات

* Corresponding author: E-mail addresses: suhair128sr@gmail.com.

الدراسات السابقة

• **لينا مصطفى برغل، 2015 "دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكميلية بينهما لمواجهة الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من حالات الغش والفساد المالي والإداري. وخلصت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق القضائي من التحقيق والكشف عن حالات الغش والاختلاس والفساد المالي. لذلك كانت أهم توصية توصلت إليها الدراسة هي ضرورة إيجاد وظيفة المدقق الجنائي في المحاكم للفصل في الجرائم الجنائية والمالية.

• **عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، 2016 "مسح ميداني للمحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القانوني في الأردن"**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أهمية المساءلة القضائية في الفصل العادل في المنازعات ذات الطابع المالي في الأردن، بناءً على وجهتي نظر القضاء والمحاسب القانوني. وأظهرت النتائج اختلافاً واضحاً بين وجهتي نظر الأطراف المعنية بخدماتهم وتطبيقاتهم. وفي ضوء تلك النتائج تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات أهمها أنه بالرغم من هذه النتائج الجيدة إحصائياً إلا أنها لا ترقى إلى المستوى الفعلي الذي يجب أن تلعبه المحاسبة القضائية في مكافحة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة في المجتمع. وبناءً على الاستنتاجات، اقترحت الدراسة عدة توصيات يمكن أن تساهم في تطوير هذا المجال الحيوي في الأردن.

• **عامر دايع عبيد القرشي، 2020 "دور المحاسب القضائي في تحقيق تكامل المحاسبة والأداء القانوني - بحث تطبيقي في الديوان الاتحادي للرقابة المالية"**

هدفت الدراسة إلى المحاسبة القضائية حيث تجمع بين المحاسبة والتدقيق والمعرفة القانونية ومهارات التحقيق للبحث عن حقائق حول القضايا أو الادعاءات والمزاعم التي قد تتعرض لها الشركات وأن تطوير هذه المهنة يتطلب جهوداً مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية. بما يساهم في تطوير هذه المهنة والنهوض بها، توصلت الدراسة إلى تطوير دور المحاسب القانوني في دعم الدعاوى المتعلقة بالمنازعات التجارية بصفته خبيراً من خلال تنظيم أحكام وقواعد في النصوص القانونية التي هي بما يتفق مع طبيعة عمل المحاسبة القضائية لتلافي المخاطر ودرءها وحث الخبراء القضائيين على امتلاك السمات والخصائص المطلوبة في المحاسبين القضائيين أسوة بالدولة المتقدمة.

الإطار النظري

أولاً. الإطار العام للمساءلة القضائية

1. مفهوم وتعريف المحاسبة القضائية:

مصطلح المحاسبة القضائية يعني تطبيق الوقائع المالية في المسائل القضائية. تاريخياً، كان موريس بلونت أول من استخدم مصطلح المحاسبة القضائية، حيث استخدم المحاسب القانوني كشاهد خبير في جلسات محكمة الإفلاس عام 1817 في كندا. يركز مفهوم المحاسبة القضائية على تحديد وإثبات وتسجيل وتفسير وبحث والاتصال والتحقق من البيانات السابقة أو الأنشطة الأخرى وتقديم تقرير مدعوم بأدلة قانونية وموضوعية لإثبات الحقيقة الحالية والتنبؤ بالمحاسبة المستقبلية وما شابه ذلك. لنظام العمل التنظيمي.

والبنوك والشركات المختلفة والهيئات الحكومية. أصبح تعاون المحاسبين القانونيين والجهات القضائية أمراً حتمياً لردع الاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة البحث من خلال قصور اساليب المحاسبة التقليدية في الحد من المخالفات المالية المعروضة امام المحاكم في العراق والتي تتضمن العديد من الدعاوى والمخالفات المالية اضافة الى عن الاحتيال والذي يتطلب اجراء تحقيق مهني وشفاف و استخدام مجالات التطورات الحديثة في المحاسبة والقانون. فضلا عن عدم الجدية والموضوعية في الفصل بين القضايا المتعلقة بالمنازعات المالية واستمرارها لفترات طويلة، ينبغي على المحاكم استخدام المساءلة القضائية كطريقة جديدة للتعامل مع هذه المخالفات والتجاوزات المالية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: -

- التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على اجراءات المحاسب القانوني في البيئة العراقية وعلاقتها باجراءات المحاسبة التقليدية والفرق بينهما.
- التحقق من مدى اعتماد المحاكم في العراق على خبرة المحاسبين القانونيين عند النظر في قضايا المخالفات والنزاعات المالية.
- التحقق مما إذا كانت المحاكم في العراق تميز بين خدمات الخبير المالي وخدمات المحاسب القانوني.
- توجيه المستفيدين من المساءلة القضائية والمحاكم في العراق لهذا النوع من المساءلة.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من اعتماد المحاكم في العراق على المحاسب القانوني عند تسوية المنازعات والدعاوى المعروضة عليها، وكذلك عدم وجود كيان مستقل للمحاسبين القضائيين.

فرضية البحث

يعتمد البحث على عدة فرضيات أولية:

- صعوبة التفريق بين المحاكم في العراق عند الاستعانة بمحاسبين من الدوائر والمحاسب القانوني من جهة واجراءات المحاسبة القضائية والمحاسبة التقليدية من جهة أخرى.
- تقبل المحاكم في العراق الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني لتسوية المنازعات والمخالفات المالية.
- إن عدم وجود كيان مستقل للمحاسبين القضائيين في العراق يشبه غياب المحاسبين القانونيين.

حدود البحث

أ. **الحدود المكانية:** اختصر البحث في تطبيقه على البيئة العراقية ممثلة بعينة من المحاسبين ومكاتب التدقيق في محكمة استئناف الصويرة.
ب. **الحدود الزمنية:** من الناحية العملية، اعتمدت الباحثين على المعلومات الواردة في الاستبيان الذي توفرت إجاباته لعام 2023 والذي يختص بتوضيح دور المحاسب القانوني في الفصل في الدعاوى والمنازعات.

طرق جمع البيانات

يعتمد هذا البحث على الطرق التالية:

- **المنهج التاريخي:** لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
- **المنهج الاستنتاجي:** تحديد محاور البحث وتطوير الفرضيات.
- **الطريقة الاستقرائية:** لاختبار صحة الفرضيات.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو إجراء الدراسة الميدانية وتحليل النتائج.

• تختلف مكونات مستوى الأداء العام أو المكونات الفردية، كالمؤهل العلمي والعملية في حالة المحاسبة القضائية، عن تلك الخاصة بالمحاسبة المالية التقليدية، لذلك يجب مراعاة عدة جوانب منها التحقيق والتحري في التأهيل.

• المكونات المتعلقة بمستوى الأداء الميداني: من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يمكن تطويره للمحاسبة الجنائية من خلال فحص وتقييم البرامج التي تخدم الجوانب القضائية للوحدة الاقتصادية، مثل إدارة المخاطر المتعلقة بالالتزامات البيئية، وإدارة الربحية والتنبؤ بالمستقبل، حيث أن هذه خطة أو نظام رقابة جوانب قانونية داخلية.

المكونات المتعلقة بمستوى إعداد التقرير: العناصر الرئيسية للتقرير النهائي للمحاسبة الجنائية قريبة جداً من متطلبات معايير المحاسبة والتدقيق القانونية، لذلك هناك صعوبة في فصل مهام ومتطلبات المحاسبة القضائية و محاسب قانوني.

2. المعايير المهنية للمحاسبة الجنائية:

أظهرت الدراسات أنه لا توجد معايير للمحاسبة الجنائية كاتجاه حديث في المحاسبة، باستثناء تلك التي تمت الإشارة إليها أو تناولها من قبل بعض الباحثين والكتاب فيما يتعلق بالاحتيال. على الرغم من أن نطاق المحاسبة القضائية لا يمكن أن يقتصر على قضية الاحتيال فقط بل يتعدى ذلك ليشمل (الفساد، فجوة التوقعات، الخلاف بين الشركاء، قضايا التحكيم والوساطة، غسيل الأموال، دعاوى الإصابات والحوادث، التأمين، إجراءات التصفية، السرقة، التهرب الضريبي، الإفلاس، الخ.) وعلى الرغم من أهمية هذه الإصدارات المرتبطة بالاحتيال وبعض المخاطر، إلا أن المحاسبة القضائية تحتاج إلى معاييرها المستقلة نظراً لخطورة الدور الذي يلعبه المحاسب القانوني والذي تم تناوله سابقاً. (الكبيسي، 2016، 43)

3. مجالات المحاسبة القضائية:

تم تحديد أهم مجالات المحاسبة القضائية والتي تشمل (جربوع، 2013، 84).

أ- خدمات التحقيق المحاسبي: وتشمل:

- تحديد المخالفات المحاسبية لتحديد آثارها.
- مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- التحقق من الأسباب التي أدت إلى إعلان إفلاس الشركات.
- التحقيق في مدفوعات الرشوة واختلاس الأموال واختلاسها.
- معالجة وتسوية المنازعات الضريبية.
- ب - خدمات المساندة القانونية: وتشمل (بشير 2014:201)
- التحقيق في جرائم أصحاب الياقات البيضاء (الفساد المالي والإداري) وانهيار الشركات الكبرى.
- تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية لحل النزاعات.
- تقديم الاستشارات المتعلقة بالتقاضي لحل النزاعات الناشئة عن المسؤوليات المهنية والقانونية.
- تقديم شهادة خبرة في الشؤون القانونية والمالية.

4. أنواع المحاسبة الجنائية:

بناء على تلك المجالات المشار إليها سابقاً، يرى البعض أن هناك عدة آراء حول أنواع أو أشكال المساءلة القضائية. اتفق العديد من الكتاب والباحثين على أن المحاسبة القضائية نوعان (علي، 2011، 101):

أ- المحاسبة القضائية المستقلة:

حيث رأى المحاسبة القضائية كنوع من المحاسبة المستقلة لأنها تؤدي مهام محددة لحساب الإدارة أو لجنة المحاسبة حسب الحاجة وبناء على طلبها سواء كانت دورية أي كل فترة أو غير دورية مثل تدقيق كلي أو جزئي مع العلم أن هذا النوع لا يتم بانتظام. أياً ولكن بناءً على طلب الجهات المستفيدة منه.

كانت هناك مقدمات عديدة في المحاسبة القضائية، بحسب الكتاب والباحثين، حيث عُرفت باسم:

• كما تم تعريفه على أنه "نشاط يتضمن جمع وتشغيل وتحليل والتحقق من البيانات للحصول على الأدلة المتعلقة بالمخالفات والنزاعات المالية والقضائية، وإعداد التقرير بالإجراء التصحيحي المناسب". (شحاتة، 2014: 108)

• تم تعريفه أيضاً على أنه "التحليل المحاسبي الذي يمكن أن يؤدي إلى اكتشاف الاحتيال المحتمل، ويكون مناسباً لعرضه في المحكمة. هذا التحليل هو أساس للمناقشة والحجة وتسوية المنازعات". (القرشي، 2020، 46).

2. أهداف المحاسبة القضائية:

ونظراً لعدم وجود تعريف واحد متفق عليه بين مفكري علم المحاسبة والتدقيق والمحاسبة القضائية، فإن الأهداف التي يسعى إليها هي أيضاً متعددة نتيجة لاختلاف وجهات نظر أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق للقانون. يقوم بدور فعال في حل النزاعات المالية القضائية وهو سبب لردع من يحاول الاحتيال وخيانة الأمانة والصدق. تتلخص أهدافها في عدة جوانب، بما في ذلك. (Enofe، 2013، 44)

أ. التحقيق والكشف عن العمليات التالية (الاحتيال والغش، التهرب الضريبي، أي ممارسات إجرامية يمكن ارتكابها، مثل التلاعب بالسجلات المالية) ويتم ذلك من خلال التحقق من حالات الاحتيال الفعلية التي تم اكتشافها، والحصول على الأدلة اللازمة والقرائن، وطلب المساعدة من الخبراء.

ب. تهدف إلى تعويض المتضررين من خلال تحديد الشخص المسؤول عن ذلك. وهذا من أهم الأهداف من خلال دراسة وتدقيق المستندات وتحديد قيمة الأضرار والخسائر.

ج. إجراء التحقيقات اللازمة للتحقق من صحة الادعاءات المزعومة المقدمة من المشتكيين أو المتضررين، لحساب مبالغ التعويضات والخسائر بدقة أو إبداء الرأي للمحكمة.

د. السعي لتقدير الأضرار الاقتصادية المتوقعة والمحتملة وتقدير عدد الخسائر وجمع أدلة مالية قوية بشأنها ودعم موقف المطالبات القانونية وتحديد مرتكبي جرائم الاحتيال وأماكن الأصول المالية لاستردادها. (جبيجي، 2014، ص 14).

هـ. تقديم خدمات استشارية أو تحكيم مالي سواء كانت هذه الخدمات مكتوبة أو شفوية وأمام القضاء أو الجهات التي طلبت ذلك. (الجليلي، 2012: ص 41).

3. أهمية المحاسبة القضائية:

تتبع أهمية المساءلة القضائية من دراسة مفهوم وأهداف المحاسبة القضائية، حيث توجد أسباب أدت إلى زيادة أهمية المحاسبة القضائية، متمثلة في الآتي: (القرشي، مصدر سابق، 56)

أ. أصبح ظهور وانتشار الفساد والاحتيال بجميع أنواعه إحدى مشكلات العالم التي تؤثر على التطبيق العملي.

ب. تقليص فجوة التوقعات في المحاسبة خاصة فيما يتعلق بالفساد والاحتيال حيث أن المحاسبة المالية كما هي لم تستطع تقليص تلك الفجوة.

ج. سد احتياجات القضاء والمحاكم بالخبراء والاستشاريين الذين يمكنهم تقديم المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية للأغراض القانونية.

ثانياً. عناصر وأسس ومجالات المحاسبة القضائية:

1. عناصر المحاسبة الجنائية:

في هذا الجزء من هذا الموضوع، سنناقش عناصر المحاسبة القضائية من خلال معرفة وفهم النقاط التالية: (علي، 2011: 611).

أ. تشمل مكونات مستويات الأداء الشخصي والميداني وتقريرها ما يلي:

• يجب ألا تكون هناك قيود على الأرقام أو، إلى حد ما، عليها، أو تظهر الأرقام بانتظام لسبب معين، مثل تسلسل الآلات.

ب. نظرية الحجم النسبي

تسلط هذه النظرية الضوء على التقلبات غير العادية التي قد تحتوي على احتيالي أو احتيالي فعلي، حيث تقيس هذه النظرية (نسبة الرقم الأكثر أهمية إلى ثاني أكبر رقم من مجموعة معينة) (Madumere، 2013: p5)

ج. التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

لم تعد العديد من برامج التدقيق ذات الأغراض العامة مقصورة على أي شركة. تم تصميم هذه البرامج لأداء بعض الوظائف الخاصة لعملية التدقيق، والتي تكون فعالة في عملية التدقيق بشكل عام والمحاسب القانوني بشكل خاص، مثل البرنامج (Gbegi، 2014: pg.52)

البيانات النشطة و Andale

برنامج SPSS

بان مدقق

د. التقيب عن البيانات

تتضمن عملية التقيب عن البيانات ثلاثة أنشطة رئيسية (Gbegi، 2014: 54).

• الاستكشاف من خلال الكشف عن المعرفة أو الأنماط في البيانات مثل الارتباط أو الاتجاهات أو الاختلافات.

• نماذج التنبؤ تقدر المخرجات التي يجب الحصول عليها من القيم الجديدة.

• التباين (تحليل الفروق): استخلاص التباين أو الاختلاف من خلال المعيار أو القاعدة، وهو ما يشبه الانحرافات ويحتاج إلى التحقيق.

الجانب العملي

أولاً. معلومات حول مجتمع البحث وتشمل

أ. يتم تمثيل المجتمع وعينة مجتمع البحث بمجموعة كاملة من العناصر التي يسعى الباحث لتعميم النتائج المتعلقة بالمشكلة المدروسة في مجموعة المعلمين المتخصصين في المحاسبة والقانون، وكذلك المحاسبين والمراجعين والمحترفين القانونيين في نفس الوحدات البحثية ومجموعة من المستثمرين في البورصة العراقية للدراسة الاستكشافية.

ب. عينة البحث: تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة أعلاه باستخدام عينة عشوائية (غير احتمالية)، والتي اختارها الباحثون لمجتمع الدراسة رأسياً. يمثل جدول رقم (1) عدد الاستثمارات الموزعة على مكونات عينة البحث وكذلك عدد الاستثمارات المسترجعة والصحيحة للتحليل الإحصائي.

ت	أعضاء العينة	الاستثمارات الموزعة	المستردة	النسبة
1	باحثين	12	10	83%
2	محاسبين ومدققي حسابات	18	18	100%
3	مستثمرين	30	25	83%
4	قانوني	15	14	93%
	المجموع	75	67	89%

وباستخدام الترددات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة. إنه تغيير في نتيجة هذه الدراسة إذا تم إعادة تطبيقها لاحقاً.

ب - اعتبار المحاسبة القضائية من الإجراءات المحاسبية التقليدية: يُنظر إلى المحاسبة القضائية على أنها إحدى إجراءات المحاسبة السنوية التقليدية حتى يتمكن المدقق من الوفاء بمسؤوليته تجاه اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية. لذلك يندرج هذا في إطار دعم مفهوم الجودة في المحاسبة، بالنظر إلى أن المحاسب القانوني سيصبح بعد ذلك عضواً في فريق المحاسبة كخبير أو متخصص يتم تعيينه لكشف حالات الاحتيال والاحتيال بناءً على مؤهلاته.

5. طرق المحاسبة الجنائية

هناك عدة طرق تستخدمها المحاسبة الجنائية. (محمود، 2013، 67)

أ. الفحص التفاعلي: هو العملية التي تهدف إلى إجراء التحقيقات اللازمة للتحقق من المناطق أو الأنشطة غير القانونية أو المشبوهة من أجل الوصول إلى تأكيد جيد لوجود احتيال أم لا، وكذلك تحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك وجمع المعلومات المناسبة والمقبولة دليل لدعم الدعوى.

ب. التدقيق عن بعد: يهدف هذا التدقيق إلى التحقق من عدة جوانب مختلفة، ويتضمن التدقيق عن بعد ما يلي:

• فحص نظام الرقابة الداخلية.

• تدقيق الامتثال المنظم: يستخدم هذا النوع في حالة التدقيق الحكومي.

• مهارات الأدوات الشخصية هي المهارات التي يستخدمها الشخص الذي يقوم بإجراء التدقيق.

• التحقيق في الادعاءات: إجراء التحقيقات اللازمة بشأن الشكاوى والادعاءات المقدمة لتحقيق النتائج المرجوة.

ج. تتطلب العديد من البلدان الحصول على ترخيص لممارسة المحاسبة ليتم تسجيلها في سجل المحاسبين القانونيين المعتمدين أو المحاسبين القضائيين إن وجد.

د. تقديم الدعم والمشورة للقضاء فيما يتعلق بالتقارير المالية المتعلقة بالمنازعات المالية.

هـ. إعداد وتقديم الإجابة اللازمة للرد على الأسئلة والاستفسارات الواردة من المحاكم بشأن القضايا والنزاعات المالية وغيرها.

6. تقنيات المحاسبة الجنائية:

هناك العديد من التقنيات المستخدمة في تطبيق المحاسبة القضائية، منها:

أ - قانون بنفورد

إنه قانون بسيط وسهل التطبيق يعود إلى عام 1881، وهو يعتبر طريقة رياضية لتحديد ما إذا كان متغير الدراسة حالة من الخطأ غير المقصود أو الاحتيال عندما يخضع متغير الدراسة لمحددات محددة من خلال دراسة اللوغاريتمات. (راضي 2012 ص 425).

يجب مراعاة القيود التالية:

• حجم العينة.

• توجد أرقام لا يسري عليها القانون بسبب تخصيص هذه الأرقام، مثل أرقام الهواتف والسيارات وأرقام الحسابات المصرفية.

ج. تصنيف عينة البحث: حيث تم اختيار عينة من ممارسي المحاسبة وحملة البكالوريوس فأعلى، ومن خلال البيانات العامة المجمع عنهم

ثانياً. باستخدام مقياس ليكرت:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة لل فقرات أيضاً إلى تدرج بخمسة أضعاف وفقاً لمقياس ليكرت في توزيع أوزان إجابات أعضاء العينة. وعليه يصبح المتوسط الافتراضي للدراسة: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها (2 + 4 + 6 + 8 + 10)، $5 = / 6$ ، وهو ما يمثل المتوسط الافتراضي للدراسة. وبناءً عليه، إذا ارتفع متوسط أي تعبير عن المتوسط الافتراضي (6)، فهذا يشير إلى أنه عند موافقة أعضاء العينة على البيان، وإذا انخفض متوسط العبارة عن المتوسط الافتراضي، فهذا يدل على وجود خلاف.

ثالثاً. اختبار فرضية البحث:

أ. اختبار فرضية الدراسة الأولى (المحاكم في العراق باستخدام المراجعين لا تفرق بين المحاسب القانوني والمحاسب المالي والمحاسب القانوني في فصل الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمخالفات المالية، وعدة (9) عبارات قياسها ومن خلال 67 استبانة أظهرت النتائج ما يلي:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسيط	الاهمية النسبية	مستوى الاتفاق
المجموع	1.125	7.16	89.8 %	متوافق

المعلومات المالية وغير المالية المقدمة للمحاكم في العراق (متوسط عام (6.63) وانحراف معياري (1.235) وأهميتها النسبية (79.8%).

• عدم التفريق بين المحاسب القانوني والمحاسب المنتدب يؤثر على تحقيق الفصل العادل بين المطالبات والنزاعات المتعلقة بالمخالفات المالية.

ب. أما اختبار الفرضية الثانية فهو قبول المحاكم العراقية للخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني لتسوية المنازعات والمخالفات المالية و (12) جملة تم قياسها. وبواسطة 67 استبانة أظهرت النتائج ما يلي:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسيط	الاهمية النسبية	مستوى الاتفاق
المجموع	1.01	6.07	84.4 %	متوافق

بانحراف معياري قدره (1.051) ذات أهمية نسبية عالية جدا تصل إلى (85.2%) تليها في المرتبة الثانية عبارة (ضعف تأهيل المراجعين لا يؤدي إلى قيام المحاكم العراقية بالاستعانة بأي مدقق) مع الحساب.

يعني (6.26) الانحراف المعياري (0.952) وأهمية النسبي (82.2%).

• أما المرتبة الأخيرة فجاءت عبارة (لا يوجد تمييز في المحاكم في العراق بين مهام المحاسبة المالية والمحاسبة القضائية، حيث بلغ متوسطها (6.68)، بانحراف معياري قدره (1.20) وأهمية نسبية قدرها (71.9%).

ج. أما اختبار الفرضية الثالث (لا يوجد كيان مستقل للمحاسبين القضائيين في العراق فهو مشابه للمحاسبين القانونيين) وتم قياسه بـ (10) إفادات و 67 استبانة، وأظهرت النتائج ما يلي:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسيط	الاهمية النسبية	مستوى الاتفاق
المجموع	1.24	6.17	83.2 %	متوافق

• تعتمد المحاكم في العراق على المحاسب القانوني لفصل الدعاوى القضائية لعدم وجود كيان مستقل للمحاسب القضائي، حيث استوفى جميع البيانات. (متوسط عام قدره (7.36)، وانحراف معياري قدره (1.145)، وأهمية نسبية (89.8%).

• غالبية أفراد العينة على مستوى (البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم 57% من العينة. في المقابل بلغت نسبة حملة الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه، محاسب قانوني) في العينة (43%). يتضح من ذلك أن جميع أفراد العينة يحملون شهادات جامعية ودراسات عليا مما يدل على جودة المؤهل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبيان بشكل جيد والإجابة بدقة.

• معظم أفراد عينة البحث من ذوي الاختصاص المحاسبي حيث بلغت نسبتهم (60%) من أفراد العينة مما يدل على مدى المعرفة الكافية لأفراد العينة بطبيعة التخصص موضوع الدراسة وهو: انعكست في الإجابة العلمية على محاور وتساؤلات الاستبيان، فيما بلغت نسبة المتخصصين في إدارة الأعمال (12%). أما المتخصصون في القانون فقد بلغت نسبتهم (28%).

• سنوات الخدمة لعينة البحث ومجال تخصصهم أو العمل الحالي وكانت أعلى نسبة لمن خدموا من (11 إلى 15 سنة).

علاوة على ذلك، عند تحليل نتائج عبارات الفرضية الأولى، والتي يكون متوسطها أكثر من المتوسط الافتراضي (6)، تشير هذه النتيجة إلى موافقة أعضاء العينة على مستوى عالٍ جداً من الاتفاق.

• لا تفرق المحاكم في العراق بين محاسب قانوني ومحاسب منتدب من احدى دوائر الدولة في الفصل بين القضايا، حيث أنها استوفت جميع البيانات. بمتوسط عام قدره (7.16) وانحراف معياري قدره (1.125) وأهمية نسبية (89.8%).

• عدم التمييز بين المحاسب القانوني صاحب الشهادة العليا والمحاسب الحاصل على شهادة البكالوريوس في خدمات التحقيق يؤثر على جودة

• أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الثانية متوسطها أكثر من المتوسط الافتراضي (6)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة بدرجة عالية جدا من الموافقة على أن المحاكم العراقية، في استخدامها المحاسبون القانونيون في الفصل بين الدعاوى والنزاعات المتعلقة بالمخالفات المالية حققوا جميع عبارات المتوسط. سنة مقدارها (6.07) بانحراف معياري (1.01) وأهمية نسبية (84.4%).

• يُلاحظ من الجدول أن عبارة (اعتماد المحاسب القانوني من قبل المحاكم في العراق في خدمات التحقيق المحاسبي يؤثر على جودة المعلومات المقدمة للمحاكم في القضايا المالية) جاءت في المرتبة الأولى كمتوسط الإجابات. من أفراد العينة على العبارة. (7.36)

عند تحليل نتائج عبارات الفرضية الثالثة التي يزيد متوسطها عن المتوسط الافتراضي (6)، تشير هذه النتيجة إلى موافقة أفراد العينة على مستوى عالٍ جداً من الاتفاق على أن:

بشير، أحمد، 2014 "مدى ادراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة - القضائية، دراسة استكشافية"، بحث ماجستير في المحاسبة غير منشور، الأكاديمية الليبية، فرع مصراته. 2015. ليبيا

جربوع، يوسف، وشاهين، علي، 2013 "العوامل المؤثرة في فشل عملية المراجعة وسبل علاج هذا الفشل- دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجية في قطاع، غزه الجليلي، مقداد أحمد، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 107، مجلد 34، 2012 م .

جيجي، جيهان، 2014 " دور المراجعة القضائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الثالث، 2014. مصر

راضي، محمد، 2012 " موسوعة المراجعة المتقدمة"، دار التعليم العالي، الإسكندرية، مصر

شحاتة، شحاتة، 2014 " المراجعة المتكاملة- مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين، دار الكتب المصرية، الإسكندرية. مصر

علي، ربهام، 2011 " دور المراجعة القضائية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، الجزء الثاني، الاردن

القرشي، عامر داخ، 2020 " دور المحاسب القضائي في تحقيق تكامل الاداء المحاسبي والقانوني بحث تطبيقي لحالات تطبيقية مختارة من واقع المحاكم العراقية " اطروحة دكتوراة . جامعة بغداد، العراق

الكبيسي. عبدالستار عبدالجبار عيدان، 2016 "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن" 2016، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 12، العدد 1، الاردن

محمود، ولاء، " 2013 " الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث عشر، مصر.

Enofe, A. O, Okpako, P. O, &Atube, EN(2013), The Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection. Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 26

Gbegi, D. O., & Adebisi, J. F. (2014). Forensic accounting skills and techniques in fraud investigation in the Nigerian public sector Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(3), 243.

Madumere, I., Onumah, J. M., & Legon, A. (2013). Forensic accounting: a relief to corporate fraud. Research Journal of Finance and Accounting, 4(14), 43-50.

• غياب كيان مستقبلي للمحاسب الشرعي ينبع من عدم وجود تمييز بين المحاسب القانوني والمحاسب القانوني في الخدمات المقدمة أمام المحاكم في العراق، بمتوسط عام (6.93)، بانحراف معياري قدره (1.25). (وأهميتها النسبية (78.9%).

• عدم وجود كيان مستقل للمحاسب الشرعي يؤثر بشكل أو بآخر على تحقيق الفصل العادل للمطالبات والنزاعات المتعلقة بالمخالفات المالية، حيث حقق معدل عام قدره (6.16) وانحراف معياري قدره (0.985)، وأهميتها النسبية (85.20%).

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات:

1. تقبل المحاكم في العراق خدمات الدعم القانوني التي يقدمها المحاسب القانوني عند الفصل في القضايا المعروضة عليها بدون التمييز بين المحاسب القانوني والمحاسب المنتدب.
2. هناك جهد مستمر لحل الخلافات والمخالفات المالية بين أصحاب المصلحة بالتراضي دون اللجوء إلى المحاكم للحفاظ على سمعتهم فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث السيارات والاحتيايل والخسائر الاقتصادية.
3. لا تفرق المحاكم في العراق عند حاجتها لخدمات الدعم القانوني لتسوية القضايا والنزاعات المتعلقة بالمخالفات المالية بين المحاسب القانوني مما يؤثر على جودة تسوية المنازعات والمخالفات المالية.
4. هناك ضعف واضح لدى بعض منتسبي القضاء في العراق فيما يتعلق بأهمية المساءلة القضائية مما يؤثر على فصل المخالفات المالية.
5. عدم وجود كيان معين للمحاسبين القضائيين في العراق عندما تحتاج المحاكم لخدمات الدعم القانوني والتحقيق والكشف عن الاحتيايل.

❖ التوصيات:

وبناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. على المحاكم في العراق أن تفرق بين المحاسب القانوني واي شخص حاصل على شهادة جامعية اولية في المحاسبة عند الاستعانة بخبراء لتقديم الدعم القانوني وبحسب نوع القضية والنزاع.
2. على الجهات المهنية ذات العلاقة إبراز دور وأهمية ومجالات المحاسبة القضائية في حل النزاعات والمخالفات والحد من الغش والفساد المالي.
3. إنشاء كيان منفصل للمحاسبين القضائيين في العراق للتعرف عليهم واستخدامهم للمساعدة في تقديم الدعم القانوني للمحاكم في العراق عند عرض المنازعات والمخالفات المالية.
4. إقامة دورات تدريبية لتأهيل المدققين والمحاسبين العاملين في مكاتب التدقيق الراغبين في أن يكونوا محاسبين قضائيين او خبراء منتدبين في كافة مجالات التحقيق والتحقيق القانوني.
5. تقوم الوحدات الحكومية بتدريب وتأهيل المدققين الداخليين على مهارات التحقيق والتحقيق القانوني وغيرها، وإبراز دور المحاسبة القضائية لمساعدتهم في المحاكم وغيرها.

المصادر

برغل، لينيا مصطفى، 2015 "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والادارية في الشركات المساهمة الاردنية، جامعة الشرق الاوسط، العدد الاول